

Distr.: General
23 September 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 24 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أبلغكم بأن أيرلندا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر 2021، ستعقد إحاطة رفيعة المستوى بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في إطار البند المعنون "عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل". وستعقد الإحاطة يوم الاثنين، 27 أيلول/سبتمبر، الساعة 10:00 بالتوقيت الصيفي لشرق الولايات المتحدة.

وبغية توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت أيرلندا مذكرة مفاهيمية. وترد المذكرة المفاهيمية في مرفق هذه الرسالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون
الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 24 أيلول/سبتمبر 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للإحاطة المقرر أن يعقدها مجلس الأمن يوم الاثنين، 27 أيلول/سبتمبر 2021، بشأن موضوع "عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل: الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"

أولا - الهدف

إتاحة الفرصة لمجلس الأمن والدول الأعضاء والأمم المتحدة للتأكيد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كجزء من هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، من خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على المعاهدة.

ثانيا - معلومات أساسية

ما هي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؟

تمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الصك الدولي لوضع حد لجميع التجارب النووية. فقد استخدمت تفجيرات تجارب الأسلحة النووية لتطوير أو تحديث تصاميم الرؤوس الحربية النووية ولإثبات القدرات في مجال الأسلحة النووية. وقد أثرت هذه التجارب على حياة وصحة أجيال من الناس في جميع أنحاء العالم. وتعود الدعوات إلى وضع حد للتجارب النووية إلى عقود مضت؛ ففي عام 1954، دعا رئيس وزراء الهند، جواهر لال نهرو، إلى "اتفاق على تجميد" التجارب النووية.

وكان اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر 1996 نتيجا لعقود من العمل. فهي تتوسع في تناول أحكام معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام 1963 (معاهدة الحظر الجزئي لتجارب الأسلحة النووية)، التي تحظر جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية باستثناء تلك التي تُجرى تحت الأرض. وتحظر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي فُتح باب التوقيع عليها في 24 أيلول/سبتمبر 1996، إجراء "أي تفجير من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر" في أي مكان. وبذلك، تُعد عنصرًا هامًا من الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وتدبيرًا قويًا من تدابير بناء الثقة والأمن. وكما تعترف ديباجة المعاهدة، فإن وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية سيفرض قيودًا على تطوير الأسلحة النووية وعلى تحسين نوعيتها ويضع حدا لاستحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية. وبهذه الطريقة، تسهم المعاهدة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على السواء.

ومنذ عام 1998، احترمت جميع الدول، باستثناء دولة واحدة، القاعدة الدولية القوية بحكم الواقع التي وضعتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتزمت بقرارات الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية. وأدان مجلس الأمن كل تجربة من التجارب النووية القليلة التي أجريت منذ فتح باب التوقيع على المعاهدة، وفرض جزاءات في كل حالة.

وحتى الآن، وقعت 185 دولة على المعاهدة وصدقت عليها 170 دولة. إلا أنه لم يتم بعد استيفاء شروط دخول المعاهدة حيز النفاذ.

نظام التحقق العالمي الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

تنشئ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نظاما عالميا فريدا وشاملا للتحقق لأغراض رصد الامتثال. ويتألف هذا النظام من شبكة عالمية من محطات الرصد، هي نظام الرصد الدولي، تتألف من 337 محطة من محطات رصد الزلازل، والرصد المائي الصوتي، والرصد دون الصوتي، ورصد النويدات المشعة في جميع أنحاء العالم. وتُجمع المعلومات المستقاة من هذه المرافق وتتاح للدول الأطراف من خلال مركز البيانات الدولي. ونظام الرصد مزود بالقدرة على إجراء عمليات تفتيش موقعي في حالة الاشتباه في حدوث أي تجربة من التجارب النووية.

وقد حقق هذا النظام العالمي فوائد عملية هامة، بما في ذلك تمكين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من نقل معلومات شبه آنية مستمدة من محطاتها لرصد الزلازل والرصد المائي الصوتي إلى مراكز الإنذار بأمواج تسونامي. كما أن المعلومات الواردة من نظام الرصد الدولي يمكن أن تساعد في إجراء بحوث في مجالات مثل المناخ والبيئة، والأرصاء الجوية، والإشعاع الطبيعي في جميع أنحاء العالم.

وكلفت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المنشأة في عام 1996، والتي يرأسها حاليا الأمين التنفيذي روبرت فلويد، بإنشاء نظام التحقق العالمي الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي يجب أن يكون جاهزا للعمل عند دخول المعاهدة حيز النفاذ، لتزويد الدول الأطراف بمنتهى للتشاور والتعاون ولتشجيع التوقيعات والتصديقات على المعاهدة من أجل إتاحة دخولها حيز النفاذ.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الأمم المتحدة

تناول مجلس الأمن مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أحدث مناسبة في 22 أيلول/سبتمبر 2016، حيث احتفل بالذكرى العشرين للمعاهدة، واتخذ القرار 2310 (2016). وفي القرار، أكد المجلس "الأهمية الحيوية والضرورة الملحة" للتسجيل ببدء نفاذ المعاهدة وحث جميع الدول على التوقيع والتصديق عليها. ودعا المجلس الدول إلى الامتناع عن إجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية والحفاظ على قرارات الوقف الاختياري التي اتخذتها في هذا الصدد. وأعرب أيضا عن دعمه لما تقوم به اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من عمل بهدف إنجاز نظام الرصد الدولي، مشيرا إلى إسهامه في الاستقرار الإقليمي باعتباره تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة، مع تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

كما يُعترف بأهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في خطة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح (2018)"، وفي قرار الجمعية العامة 35/64 بشأن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، والقرار المتعلق بالمعاهدة الذي تقرر سنويا للجنة الأولى للجمعية. ويتجلى هدف وقف التجارب النووية أيضا في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل حجر الزاوية في هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

ما هو متوخى؟

من خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سيُعترف مجلس الأمن بأهمية المعاهدة كعنصر هام من هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وبالحاجة إلى الالتزام بالقاعدة الدولية لمناهضة التجارب النووية. وسيركز الاجتماع على أهداف المعاهدة ومقاصدها، وإنجازات المعاهدة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، والعمل المنجز بشأن نظام التحقق العالمي، بما في ذلك نظام الرصد الدولي.

وسيوفر الاجتماع تكملة ومتابعة للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهد الحظر الشامل للتجارب النووية (مؤتمر المادة الرابعة عشرة)، المعقود في 23 أيلول/سبتمبر، بما يتيح لأعضاء المجلس فرصة لإعطاء زخم جديد لدخول هذا الصك الرئيسي حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وسيتوجه الدعوة إلى الرئيسين المشاركين لعملية المادة الرابعة عشرة، إيطاليا وجنوب أفريقيا، للمشاركة.

ثالثا - الأسئلة التوجيهية

- كيف يمكن تعزيز دخول هذا العنصر الرئيسي من الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار حيز النفاذ، بما يشمل عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟
- كيف يمكن النهوض بالأهداف المحددة في قرار مجلس الأمن 2310 (2016) وتعزيز القاعدة الدولية لمناهضة التجارب النووية، بسبل منها الدور الهام الذي يؤديه بشكل مؤقت الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية؟
- يمثل نظام التحقق العالمي الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصرا أساسيا من المعاهدة من حيث توفير الثقة في إمكانية كشف أي تجربة أو انفجار نووي. كيف يمكن دعم اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشكل أفضل لتمكينها من إنجاز عملها في هذا الصدد وضمان أن يكون النظام جاهزا للعمل حال دخول المعاهدة حيز النفاذ؟
- كيف يمكن للمجتمع الأوسع، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، أن يساعد في النهوض بعمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؟

رابعا - الشكل

ستعقد إحاطة رفيعة المستوى حضوريا يوم الاثنين، 27 أيلول/سبتمبر 2021، الساعة 10:00 بالتوقيت الصيفي لشرق الولايات المتحدة.

خامسا - مقدمو الإحاطات

- إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح
- روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
- ممثل عن المجتمع المدني (يؤكد فيما بعد)